الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢١ يوليو ٢٠٠٢

الخرطوم وحركة قرنق توقعان اتفاق تفاهم في ختام مفاوضات السلام

□ الخرطوم – *النور أحمد النور*
□ أسمرا – *فائز الشيخ السليك*

■ وقع رئيسا وفدي الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» إلى مفاوضات السلام غازي صلاح الدين وسلفا كير في اختتام المفاوضات امس على مذكرة تفاهم في شان قضيتي علاقة الدين والدولة وحق تقرير المصير لجنوب السودان.

وابلغ مسؤول حكومي سوداني شارك في مفاوضات نيروبي «الحياة» ان اتفاق التفاهم يدعو إلى اجراء استفتاء على تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات بدلاً من فترة

عامين كانت تطالب بها الحركة وعشر سنوات كانت تطالب بها الحكومة.

واوضح المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، ان الحكومة حصلت في مقابل تنازلها بقبول تقرير المصير على تنازل من الحركة سحبت بموجبه اعتراضها على تضمين الشريعة الإسلامية كاحد مصادر التشريع في الدستور.

واضاف ان بنود قسمة السلطة ومؤسسات الحكم شهدت اتفاقاً شبه شامل بين الطرفين، وبقى خلاف في شان الميثاق السياسي او اتفاق السلام، وهل سيضمن في الدستور الحالي ام في دستور جديد.

وافاد بيان حكومي صدر امس

في الخرطوم ان التفاهم في قضيتي علاقة الدين والدولة وتقرير المصير يمكن أن يضمن لاحقاً في الدستور بعد مناقشة تفاصيله في جولة المفاوضات المقبلة المقررة الشهر المقبل. وقال إن المفاوضات أوشكت على الانهيار، لكن اجواء تفاؤل سادت بين المراقبين الدوليين الذين ثمنّوا الموقف الحكومي، وأكدوا أنه بعد الاتفاق لم يعد هناك ما يحول بين حكوماتهم والمساهمة مع السودان في مشاريعه المستقبلية.

وأفاد البيان ان الإطار الهيكلي للتفاهم يستند إلى الفيديرالية والوحدة، وان التحول الكبير في مجرى التفاوض اقنع قادة في الحركة، إذ ابدوا رغبتهم في «الانخراط في الحياة العامة في السودان».

ووصف رئيس وفد الحكومة الدكتور غازي صلاح الدين التفاهم بانه يمثل «قفزة في مضيق بين جبلين، ويفتح الطريق لمواصلة المشوار نحو السلام إلى النهاية». وقال في حديث بثه التلفزيون الحكومي إن التفاهم أعطى وحدة البلاد أولوية.

واحتفت وسائل الإعلام الرسمية بالتفاهم الذي توصلت إليه الحكومة مع «الحركة الشعبية»، وقطعت الاذاعة ارسلها مرات عدة للتنويه في شان صدور «بيان مهم»، وكررت بث البيان مرات عدة. واعتبر التلفزيون التفاهم «انجازاً ضخماً للحكومة لم تستطع تحقيقه» منذ استيلاء الرئيس عمر البشير على السلطة

«منذ ١٣ عاماً».

واكدت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التي يتزعمها جون قرنق، ان ما تم التوصل إليه مع الحكومة في نيروبي أمس «ليس اتفاقاً نهائياً وإنما هو إطار تفاهم ليكون ارضية لمناقشة التفاصيل في جولة آب (اغسطس) المقبل للتوصل إلى اتفاق نهائي».

وقال الناطق باسم الحركة ياسر عرمان إن المفاوضات «كادت أن تنهار لتمسك كل طرف بمواقفه القديمة السابقة المعلنة». وقال إن «النظام غير موقفه بصورة مفاجئة وقبل بالحد الأدنى الذي طرحته الحركة الشعبية الذي تم بموجبه بناء هذا الإطار».

واشار عرمان إلى أن نقاط إطار التفاهم الرئيسية هي «ترتيبات الفترة الانتقالية والفترة الانتقالية وحق تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة».

واوضح أن «الفترة الانتقالية اصبحت ست سنوات، فيما كان النظام يطرح عشر سنوات وطرحت الحركة ٤ سنوات».

واوضح أن نظام الحكم في الفترة الانتقالية سيبنى على «كيانين شمالي وجنوبي بدستورين مختلفين ويكون الدستور الجنوبي علمانياً، كما أن هنالك منطقة للالتقاء في المركز».

وذكر عرمان أنه «سيتم بموجب الاتفاق إلغاء دستور العام ١٩٩٨، وتضمين هذا الاتفاق في إطار قانوني جديد ستتم مناقشة تفاصيله في الجولة التى تعقد في الثاني عشر من آب المقبل».

وأكد عرمان أن «النظام يصر على حق تقرير المصير للجنوب، فيما تتمسك الحركة بحق تقرير المصير للجنوب والنيل الأزرق وجبال النوبة ومنطقة ابيي». وأوضح ان الاستفتاء على تقرير المصير يتضمن «الوحدة أو الانفصال».

ويدعو الاتفاق إلى حكومة انتقالية، لكن «الحركة الشعبية» تشدد على «حكومة ذات قاعدة عريضة تضم كل القوى السياسية»، فيما تتمسك الخرطوم بـ«حكومة تضم الحكومة الحالية والحركة».

وأكد عرمان ان «اشراك التجمع الوطني الديموقراطي» المعارض هو ضمان للديموقراطية، إلا أنه لاحظ ان «اشراك التجمع يتطلب قيامه بحركة سياسية نشطة». وقال إن قرنق سيعرض الاتفاق على «هيئة قيادة التجمع» في اجتماعها المقرر نهاية الشهر في أسمرا، لكنه أوضح رداً على سؤال عن عدم استشارة قرنق حلفائه قبل التوقيع بقبوله: «لم نكن نتوقع أن يتراجع النظام من مواقفه السابقة». أوضح عرمان أن حركته «ستكون بموجب الاتفاق مسؤولة عن الكيان الجنوبي وتشارك في الكيان المركزي». ورأى أن أي اتفاق على وقف النار وتوزيع عائدات النفط «مرتبط باتفاق نهائي وشامل».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية